

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٢٥٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تخطيط البرامج، الذي حدد فيه الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا بوصفهما إحدى الأولويات الشاملة الخمس الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧^(٢٤).

وإذ تشير إلى قراراتها ١٧٨/٤٥ ألف إلى جيم المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ٢٠٠/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا ومشاكل السلع الأساسية، على التوالي.

وإذ تحيط علماً بمقرري مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩/٩٢ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢ و ١٧/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، بشأن البرنامج الجديد^(٢٥).

وإذ تحيط علماً أيضاً بالقرار (LVI) CM/Res.1415 المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢، الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن البرنامج الجديد^(٢٦).

وإذ تلاحظ الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لضمان نجاح تنفيذ البرنامج الجديد.

واقتراناً منها بأنه لا يمكن تحقيق النمو والتنمية على أساس مطرد ومستدام إلا من خلال أمور منها المشاركة الكاملة للشعب، ولا سيما المرأة، في عملية التنمية.

وإذ تدرك ما يضطلع به كثير من البلدان الأفريقية من جهود دؤوب من أجل تنفيذ سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وإذ تعيد تأكيد الأهمية البالغة لتوفير خدمات اجتماعية ومرافق كافية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان والتنمية الاقتصادية التي تركز على الإنسان، وإذ تدرك كذلك أهمية حسن الإدارة لبلوغ الأهداف الإنمائية الشاملة.

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة قيام البلدان الأفريقية بتنويع اقتصاداتها، ولا سيما سلعها الأساسية، بغية تحديث نظم الإنتاج والتوزيع والتسويق الأفريقية، وتعزيز الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار في حصائل الصادرات الأفريقية وزيادتها، في مواجهة الانخفاض المتواصل في أسعار كثير من السلع الأساسية الأولية والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري للاقتصادات الأفريقية.

وإذ تعيد تأكيد ضرورة التصدي للتحديات التي تواجه القطاعات الزراعية الأفريقية، في جملة أشكال منها

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها^(٢٧).

(د) التعاون الدولي لتخفيف ما نجم عن الحالة بين العراق والكويت من آثار بيئية على الكويت وغيرها من بلدان المنطقة^(٢٨).

١٠ - وتناقش التقارير التالية في إطار البند المذكور أعلاه:

(أ) جميع التقارير التي تقدم حالياً في إطار البند المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

(ب) تقارير الأمين العام عن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفئوية في حالات الكوارث إلى فرادى البلدان والمناطق كافة:

(ج) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني:

(د) تقارير الأمين العام عن أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية:

(هـ) تقارير الأمين العام عن البندين الفرعيين (ج) و (د) المدرجين في الفقرة ٩ أعلاه.

١١ - وتناقش هذه المجموعة من المسائل في الجلسات العامة للجمعية العامة في مناقشة موحدة. وتجرى في الجلسات العامة مناقشة عن تقديم المساعدة الانسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفئوية في حالات الكوارث، مرة كل سنة للنظر في تنفيذ القرارات والتقارير ذات الصلة للأمين العام عن فرادى البلدان والمناطق، بما في ذلك التقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وينبغي إتاحة ترتيبات منفصلة ومناسبة، مع توفير خدمات الترجمة الشفوية، من أجل تنظيم المشاورات غير الرسمية لإجراء مناقشات بشأن المبادرات الجديدة أو قرارات المتابعة المتعلقة بهذه المجموعة من المسائل. وذلك برئاسة أحد نواب رئيس الجمعية العامة أو منسق آخر للمسألة يعين كل سنة لأداء تلك المهمة. ويجوز استخدام آليات التفاوض التابعة للجنة الثانية، إذ لزم الأمر. حسب الاقتضاء. وينبغي بذل الجهود لتلافي التداخل بين جلسات اللجنتين الثانية والثالثة والجلسات العامة التي تنظر فيها هذه المجموعة من المسائل.

٢١٤/٤٨ - برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات،

العام ومساعدته فيما يتعلق بالتنمية في افريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد، وتطلب أن يواصل هذا الفريق اجتماعاته بصورة منتظمة برئاسة الأمين العام، وبأن تتاح توصياته للدول الأعضاء؛

٣ - قثني على البلدان الافريقية لما اتخذته من إجراءات لتهيئة بيئة اقتصادية من شأنها أن تفضي إلى تحقيق النمو والتنمية، بما يتسق مع التزاماتها بموجب البرنامج الجديد. وتدعوها إلى مواصلة السعي بقوة إلى الوفاء بتلك المسؤوليات والالتزامات من أجل تحقيق النمو والتنمية على أساس مطرد ومستدام؛

٤ - تحث جميع أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها على أن تدمج في ولاياتها أولويات البرنامج الجديد، وأن تخصص موارد إضافية لتنفيذها، وأن تعمل على زيادة تحسين استخدام الموارد المتاحة؛

٥ - توصي بمساعدة البلدان الافريقية المهمة بالأمر في رصد آثار الأعمال التي يجري الاضطلاع بها حاليا في سياق تنفيذ البرنامج الجديد، وفي ضمان مشاركة فئات المجتمع المحلي، ولا سيما المرأة، وذلك كجزء من المساعدة في بناء القدرات؛

٦ - تجدد دعوتها إلى المجتمع الدولي لمواصلة السعي بقوة إلى الوفاء بمسؤولياته والتزاماته بموجب البرنامج الجديد من أجل تقديم دعم كامل وملموس للجهود الافريقية؛

٧ - تسلم بأهمية التعاون والتكامل للبلدان الافريقية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي والأولوية العالية التي ينبغي أن تعطى لهما، وتحث منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها على تخصيص دعم تقني ومالي كاف للتجمعات الاقتصادية الإقليمية الافريقية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية الافريقية، من أجل المساهمة في فعاليتها في عملية التنمية الاقتصادية الافريقية؛

٨ - تحث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان المستفيدة والبلدان المانحة على أن تولي اهتماما خاصا، ضمن الإطار المفاهيمي وتصميم سياسات التكيف الهيكلي وتنفيذها في افريقيا، للقضاء على الفقر والتصدي للأثار الاجتماعية لهذه السياسات، مع التركيز في الوقت نفسه على الاستثمار العام والإصلاح المالي وإصلاح المشاريع العامة والتوسع في الصادرات وكفاءة الإدارة العامة؛

الجفاف والتصحر وتآكل التربة وغزو الجراد وإدارة الأراضي وهياكل الحوافز، من أجل تحقيق الأمن الغذائي الافريقي على النحو المبين في البرنامج الجديد.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء القيود المفروضة على تدفقات الموارد المالية إلى افريقيا، والتي تماقت من جراء تصاعد التزامات الديون وخدمة الديون في افريقيا وانخفاض تدفقات الاستثمار الخاص، واذ تلاحظ أن افريقيا هي القارة الوحيدة التي تشهد تحويلا صافيا سلبيا لهذه الموارد في التسعينات.

وإذ تسلم بالآثار الإيجابية للتحويلات الكبيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى افريقيا،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الإلتزامات المتعلقة بتدفقات الموارد، بما في ذلك الاستثمار الخاص المباشر، على النحو المبين في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من البرنامج الجديد.

وإذ تضع في اعتبارها حاجة البلدان الافريقية إلى زيادة مواردها الداخلية وتعبئتها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال أمور منها اتباع سياسات لتعزيز مدخراتها المحلية، وتحسين المرافق المصرفية وتسهيل الوصول إليها، وإدخال مزيد من التحسينات على الممارسات التقليدية لتكوين رأس المال على المستويات المحلية،

وإذ تحيط علما بمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في افريقيا، المعقود يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وبالإعلان الذي اعتمد في ذلك المؤتمر،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن النظر الأولي في تنفيذ البرنامج الجديد^(٣٧)، والتقرير الذي أحاله الأمين العام عن الحاجة إلى انشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى انشائه^(٣٨)، وتقرير الأمين العام عن تدفقات الموارد المالية إلى افريقيا^(٣٩)،

١ - تعيد تأكيد الأولوية العليا التي أعطتها الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، بما في ذلك التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، على النحو المدرج في البرنامج ٤٥^(٣٤)؛

٢ - تحيط علما مع التقدير بتشكيل فريق من الشخصيات الرفيعة المستوى لإسداء المشورة إلى الأمين

١٧ - تقرر أن تعالج بقوة جميع القضايا المتصلة بتنوع الاقتصادات الافريقية، مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا المبينة في الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٦ من هذا القرار، وأن تقوم، لهذا الغرض، بإجراء مشاورات مكثفة، في الربع الأول من عام ١٩٩٤، على أساس الوثائق الأساسية التي سيعدها الأمين العام، تضم الدول المعنية والمهتمة بالأمر، إلى جانب المؤسسات المالية ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك جهات أخرى منها مصرف التنمية الافريقي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

١٨ - تقرر أيضا أن تولي المراعاة التامة لنتائج تلك المشاورات لدى قيامها، خلال دورتها الثامنة والأربعين المستأنفة، بتحديد الإجراءات المناسبة التي ستتخذ لتعزيز الدعم المقدم لتنوع الاقتصادات الافريقية، بما في ذلك الإنشاء المقترح لترتيبات التمويل الجديدة، إلى جانب تنظيم أنشطة للمتابعة، مثل الحلقات الدراسية أو حلقات العمل الخاصة بالخبراء؛

١٩ - تشجع البلدان الافريقية على إنشاء مجالس وطنية للتنوع، على النحو الموصى به في التقرير الذي أحاله الأمين العام^(١٤)، تتضمن ممثلين من الحكومة والقطاع الخاص؛

٢٠ - تحث المجتمع الدولي على زيادة تدفقات الموارد المالية إلى افريقيا لما تتسم به هذه التدفقات من أهمية حاسمة في تنشيط النمو والتنمية المستدامة في الاقتصادات الافريقية، وتوفير الدعم الفعال للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يقوم بها العديد من البلدان الافريقية حاليا، والمساعدة في احتواء آثارها الاجتماعية السلبية؛

٢١ - تعيد تأكيد التوصيات الواردة في الفقرات ٢٢ إلى ٢٨ من البرنامج الجديد بشأن مشكلة ديون افريقيا، وفي هذا السياق، تدعو المجتمع الدولي إلى معالجة أزمة الديون الخارجية الافريقية ومشاكل ديون البلدان الافريقية، بما في ذلك مواصلة إيلاء اعتبار جاد لاقتراح عقد مؤتمر دولي معني بالمدىونية الخارجية لافريقيا؛

٢٢ - تحث الدول على تنفيذ التعهدات التي قطعتها على نفسها ببلوغ الأهداف الدولية المتفق عليها

٩ - تدعو الهيئات التحضيرية لجميع المؤتمرات القادمة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تأخذ في اعتبارها الاحتياجات والمتطلبات والأولويات المحددة للبلدان الافريقية، على النحو المبين في البرنامج الجديد؛

١٠ - تدعو الأمين العام إلى أن يعزز طاقة وقدرة الأمانة العامة على زيادة الوعي الدولي بالإجراءات الدولية والافريقية العاجلة المطلوبة للتغلب على الأزمة الاقتصادية في افريقيا، وأن يعزز قدرات مكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا على متابعة ورصد وتقييم تنفيذ البرنامج الجديد، وأن يوفر، خلال هذه العملية، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إطارا فعالا للنظر في عام ١٩٩٥ في الجزء الرفيع المستوى في تنفيذ البرنامج الجديد، وأيضا للجمعية العامة لإجراء استعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٦ لتنفيذ البرنامج الجديد وفقا للفقرة ٤٢ (ب و ج) من ذلك البرنامج؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعمل بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، ولا سيما فيما يتعلق بمتابعة واستعراض وتقييم تنفيذ البرنامج الجديد؛

١٢ - ترحب بالتقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الذي أحاله الأمين العام، المعنون "الحاجة إلى إنشاء صندوق لتنوع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه"^(١٥)؛

١٣ - تؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز تنوع الاقتصادات الافريقية؛

١٤ - تشدد على الأهمية التي يعلقها الأمين العام وافريقيا وعدد متزايد من البلدان على ضرورة الإنشاء والتشغيل المقترحين لصندوق تنوع السلع الأساسية الافريقية؛

١٥ - تشدد أيضا على ضرورة الاستخدام الكامل والفعال لأليات التمويل القائمة، لدى وضع مشاريع وبرامج التنوع؛

١٦ - تشدد كذلك على ضرورة سد الفجوات التي قد توجد في التمويل المتاح لتنوع الأنشطة ذات الصلة في افريقيا؛

٢١٥/٤٨ - الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة.

إذ تذكّر بأنها قامت، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢^(١٤١)، بالنظر في تقرير اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة^(١٤٢)، وأحاطت علماً بهذا التقرير، واعتمدت مشروع المقرر المقترح في الفقرة ١٦ من ذلك التقرير،

وإذ تلاحظ أنه ذكر في الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة التحضيرية أنه لن يتسنى تمويل برامج وأحداث الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة من الميزانية العادية، وإنما ستمول من صندوق استئماني للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين ينشئه الأمين العام لهذا الغرض.

وإذ تلاحظ أيضاً أنه سُجِّل في الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة التحضيرية أنه قد "اتفقت اللجنة على أن ضمان توفير العدد الكافي من الموظفين والموارد ذات الصلة لأمانتها أمر أساسي لتسيير الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين على نحو فعال وإدارته بصورة سليمة"،

١ - توافق، بصفة استثنائية، على إنشاء وظيفة مستشار خاص، برتبة وكيل الأمين العام، تمول من موارد المساعدة المؤقتة العامة، وذلك لأغراض تنظيم وتنسيق الأنشطة المتصلة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يوفر ما يكفي من دعم الأمانة إلى اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

التمثلة في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، و ٠,١٥ في المائة إلى أقل البلدان نمواً في أقرب وقت ممكن وتهيئة بيئة أفضل لبلوغ التقدير المقترح المتمثل في ضرورة تحقيق معدل نمو حقيقي بنسبة ٤ في المائة في تدفقات الموارد المالية سنوياً إلى أفريقيا، على النحو المبين في الفقرة ٢٩ من البرنامج الجديد؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يجري دراسة، بالتشاور مع المؤسسات المالية ذات الصلة، يوصي فيها باتخاذ تدابير ملائمة لزيادة تحسين نظم الوساطة المالية وممارساتها في البلدان الأفريقية، لكي تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، وينبغي أن تأخذ هذه الدراسة في اعتبارها إجراء تحليل متعمق للنظم والممارسات التقليدية الراهنة لتكوين رأس المال على الصعيد المحلي ولنوع تدابير الدعم التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها؛

٢٤ - تحث البلدان الأفريقية على مواصلة ما تبذره من جهود لتحسين مناخ الاستثمار، وتحث البلدان المانحة على دعم تلك الجهود بالقيام، في جملة أمور، بزيادة المساعدة المقدمة لتنمية الموارد البشرية ولإصلاح وتنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛

٢٥ - تطلب إلى الحكومات، وإلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها، وإلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تتخذ، كل داخل نطاق اختصاصه، التدابير الملائمة من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان طوكيو الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، واتخاذ مبادرات أخرى، حسب الاقتضاء، بمشاركة الأطراف المهمة بالأمر من أفريقيا، ومن المجتمع الدولي، لضمان متابعة فعالة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا؛

٢٦ - تقرر إدراج بند بعنوان "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات" في جدول أعمال دورتها الخمسين.

الجلسة العامة ٨٧

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

الجلسة العامة ٨٧

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢